ومثاله لا تمر بأحد خيرا منك ولا أحد خيرا منك وإنما جاز أحد هذا لكونه في سياق النفي ومثاله لا يقل أحد هذا إلا زيد ومنه قوله

• يا صاح هل لي عيش إن أنا متعبد • لتبيك العذارى بعد الأمل •

الثانية النفي ومثاله لا يقل أحد هذا إلا زيد ومنه قوله

• لا بر كنز أحد إلا الإله •

• لا يبرم الرغائب مثلي ولا الحمل •

بعضهم ستة مسوغات وقد مثل الناظم الصورة الأخيرة بقوله لا يبيع امرؤ إلا وهو محمود على أمر مستحسن فلا يجوز أن يكون نكرة محضة مع عدم مسوغ النفي وجميع ما ذكره ظاهر إلا أن صاحب الحال يكون نكرة محضة مع عدم مسوغ من غير الغالب حكى سيبويه من كلام العرب مررت بها فعدة رجلو عليه مائة بيضا وفي الحديث فهل رسول الله صلى الله عليه وسلم فامدا وصلى ورا، رجال فيما ما وذو الحال والمفعول إذا لم يسم فاعله يجيئان نكرة وغالبا الحال منه وأن يتأخرا عن ما الحرفية شرطهما والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ومن بعد متعلق بمحذوف أي فعل

وسبق حال ما بحرف جر مذ ابوا ولا امنعه فقد ورد

يعني أن صاحب الحال إذا كان مجرورا بحرف الجر لا يجوز عند أكثر النحويين تقديم الحال عليه نحو مررت بهند قائمة فلا يجوز عندهم مررت قائمة بهند وهذا الذي منعوه لا امنعه أنا لورود ذلك في كلام العرب فقد استدل الناظم على جواز ذلك بشيئين بعد ما نقله

• تسليت كي أعتم بعد بعدكم • بذكراكم حتى كأني عمد •

فجر الحال من الكاف في عنكم وهو مجرور بعن فإن قلت يجيء من تخصيصه المنع بالمجرور بالحرف أن ما عدى المجرور بالحرف وهو المرفوع والمنصوب والمجرور بالإضافة لا يمتنع أن يسبقه الحال أما المرفوع والمنصوب فلا إشكال في تقديم الحال عليهما نحو جاء ضاحكا زيد وضربت منطلقة هندا وأما المجرور بالإضافة فقد حكى الإجماع على منع جواز تقديم الحال عليه قلت هذا المفهوم معتبر وإنما خصص المجرور لأنه هو المسئلة التي تعرض النحويون لذكرها في كتبهم والخلاف فيها

مشهور

مشهور وقد أجاز تقديم الحال هنا صاحبها العامري وابن برهان ولا يقتضي قوله ولا امنعه إجازته بالجواز بل يريد عدم المانع له ويكون في ذلك تابعا لغيره وسبق حال المجرور بمذ في نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة راكبا ومذ يوم الجمعة راكبا على أن العامل في الحال هو العامل في مذ وهو ظاهر وأما المجرور بمنذ وواقعة على صاحب الحال أو الضمير في أبوا عائد على النحويين وظاهره أنه عائد على جميعهم وليس كذلك لما تقدم من أن بعضهم أجازه وجوب أعاده عائدة على الأكثرين وفي النفس من منعه عائد على سيبويه ثم قال

ولا تجز حالا من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزء ما له أضيفا أو مثل جزئه بلا تحيفا

يعني أن صاحب الحال لا يجوز مضافا إليه إلا في ثلاثة مواضع الأول أن يقتضي المضاف عمله في الحال ومعنى أن يكون جاريا مجرى الفعل في كونه مصدرا أو اسم فاعل كقوله عز وجل إليه مرجعكم جميعا ومثل فواكه أعجبني ضرب هند قائمة وأنا ضارب هندا قائمة فيضرب وضارب يقتضيان العمل في الحال لأن الحال لا يعمل فيها إلا الفعل وما في معناه، الثاني أن يكون المضاف جزءا من المضاف إليه كقوله عز وجل ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا أو المضاف بعضا أضيف له الثالث أن يكون المضاف مثل جزء المضاف له في صحة الاستغناء به عن الأول كقوله عز وجل ما تبعوا ملتك إبراهيم حنيفا لصحة ما تبعوا إبراهيم فلو كان المضاف إليه غيرا ما ذكر لم يجز انتياز الحال منه نحو جاء غلام هند قائمة وإنما جاز ذلك في المواضع المذكورة دون غيرها بناء على أن الحال لا يعمل فيها إلا الفعل وما في معناه، وأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها إذا كان المضاف مصدرا أو اسم فاعل فلا إشكال إذ العامل في صاحب الحال هو الحال نفسها وإذا كان المضاف بعضا أو أضيف إلى ما هو بعضه صار الأول مغنيا لصحة الاستغناء عنه وصار العامل فيه في التقدير عاملا في المضاف إليه والتقدير وانتزعنا ما في صدورهم غلا حال كونهم إخوانا وما تبعوا إبراهيم حنيفا لا ما تبعوا ملتك ولا المضاف يتجزأ ومن المضاف متعلق بتجز واللام في له بمعنى أن فاعل يجز مضاف متعدية إلى مفعوله

Copyright © King Saud University